التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري

د.محمود بن عبد الله المحمود [1]

ملخص:

يُنظر للتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بوصفه ميدانًا حديثًا منبثقًا عن اللُّغويات الاجتماعية، متسمًا بالدراسة البينية. ولا تزال أدبيات التخصص في طور البناء والتكوين، ولم تتسم بالاستقرار بعد؛ ولعل ذلك أدَّى إلى وجود مخرجات بحثية -وخصوصًا في البيئات العربية- تتناول التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية دون تأصيل نظري ومنهجي محكم. ويأتي هذا البحث محاولة لتقديم تأصيل نظري وتأطير علمي للقضايا الرئيسة في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية. ويبدأ البحث بنقاش مفهوم التخطيط اللُّغوي، وأنواعه التي استقرت في الأدبيات، وأهدافه التي يسعى لها، والعمليات الإجرائية التي يسير وفقًا لها، لينتقل الحديث بعد ذلك إلى مفهوم السياسة اللُّغوية وعلاقتها بالتخطيط اللُّغوي، ومنطلقات السياسة اللُّغوية، وركائز بنائها وتحليلها، ومراحل بنائها، وأنواعها، وأبرز المؤثرات فيها. كما يتناول البحث تأصيلًا تاريخيًّا لمسيرة التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، يرصد أبرز المراحل والتحوُّلات التي مر بها مذ كان ممارسة عملية غير منهجية، مرورًا بحقبة الاستعمار وما بعدها والمتمثلة في بناء الدول الوطنية، حتى العصر الحاضر، من خلال الإفادة من المنهجيات البحثية المبتكرة. وفي ختام الورقة البحثية استعراض لواقع الدراسات العربية في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، والتي تشهد بداية حراك إيجابي من خلال ترجمة بعض الكتب الرئيسة في الميدان، إلا أن الحاجة ماسّة إلى دراسات اختبارية مبنية على بينات بحثية من البيئات العربية.

1 - أستاذ اللُّغويات التطبيقية المشارك، معهد اللُّغويات العربية، جامعة الملك سعود، ومدير التحرير.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

1- تمهيد:

تعدُّ الطبيعة البينية interdisciplinary سمة بارزة للغويات التطبيقية بصورة عامة. وكانت ولا تزال مصدر إثراء من خلال مساهمتها في بلورة العديد من التخصصات الفرعية. وإشارة إلى اهتمام الباحث بالتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وإدارته لتحرير مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية؛ برزت لديه الحاجة المسة إلى طرح موضوع تأصيلي، يبين أبرز المفاهيم والرؤى المتعلقة بالتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، والذي أدى غيابها في كثير من الأحيان إلى الخلط في طرح مواضيع التخطيط والسياسة اللُّغوية، وإدخال بعض القضايا غير ذات الصلة في الموضوع، وإغفال بعض جوانبه الرئيسة. كما أن عدم إدراك التأصيل النظري للميدان جعل بعض الباحثين يحجمون عن الإسهام فيه رغم الحاجة الملحة لدراسات علمية رصينة؛ ومن جانب آخر أدَّى إلى وجود مساهمات بحثية تورد مصطلح التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وهي بعيدة عن حدوده الموضوعية والمعرفية.

في الورقة البحثية الحالية يحاول الباحث بصورة موجزة جَمْع أبرز المرتكزات التأصيلية النظرية في سياق التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، من حيث التعريف بمفهوم التخطيط اللُّغوي، واستعراض أنواعه، ومناقشة أهدافه التي يسعى لها، وإبراز العمليات الإجرائية التي يسير وفقًا لها. كما يستعرض البحث مفهومًا لصيقًا بالتخطيط اللُّغوي، وهو السياسة اللُّغوية، ليناقش علاقته بالتخطيط اللُّغوي، والركائز التي تنطلق منها السياسة اللُّغوية، وآلية بنائها وتحليلها، واستعراض أنواعها، ومناقشة أبرز المؤثرات فيها. وبعد التأصيل النظري يستعرض البحث المسيرة التاريخية للتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ويناقش أبرز المراحل والتحوُّلات التي مر بها من خلال الأدبيات. وفي ختام الورقة البحثية يتناول الباحث واقع الدراسات العربية في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، مع إلقاء بعض الأضواء على آفاق المستقبل.

2- التخطيط اللُّغوي:

2 - 1 - هل يمكن تخطيط اللُّغة ؟!

طُرح ذلك التساؤل كجزء من عنوان لكتاب: (هل يمكن تخطيط اللُّغة؟ النظرية الاجتماعية اللُّغوية وممارسة الدول النامية)، (Can language be planned?

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations) حرره جون روبين Joan Rubin وبجورن جرنود Björn Jernudd، وصدر في العام 1971 من جامعة هاواي، وتناول الكتاب من خلال فصوله المختلفة الدوافع والأيديولوجيات خلف أنشطة التخطيط اللُّغوي، مؤكدًا على أن اللُّغة ليست عصية على التخطيط. ولا يزال ذلك الكتاب بصفته تأطيرًا نظريًّا لتساؤل رئيس في التخطيط اللُّغوي يحمل قيمة علمية، ويمثِّل مرحلة في مسيرة التخطيط اللُّغوي. ويأتي ذلك الكتاب امتدادًا لمؤتمر مهم أُقيم قبله ببضع سنوات حول مشاكل اللُّغة في الدول النامية، وأُقيم في فرجينيا بالولايات المتحدة من قبل لجنة اللُّغويات الاجتماعية التابعة لجمعية البحث في العلوم الاجتماعية في العام 1966، وشارك فيه الأعلام الأوائل للتخطيط اللُّغوي، مثل: جوشوا فيشمان Joshua Fishman ، وجون روبين Joan Rubin، وجيوترينداا داس جوبتا Jyotirindra Das Gupta ، وبيورن يورند Björn Jernudd ، وتشارلز فيرغسون Charles Ferguson، وغيرهم.

وقبل ذلك المؤتمر ببضع سنوات كان الظهور الأول لمصطلح "التخطيط اللُّغوي" في أدبيات اللُّغويات التطبيقية، حيث استخدمه إينار هوجن Einar Haugen في بحث له يناقش فيه الإشكالات اللُّغوية في النرويج، والجهود المبذولة في التقييس اللُّغوي، وذلك في العام 1959م (Karam, 1974)، ثم أعقبه بمقالات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التخطيط اللُّغوي لم يكن هو أول مصطلح لهذا العلم، بل سبقه مصطلح آخر هو الهندسة اللُّغوية لوصف بعض أنشطة التخطيط اللُّغوي وتطبيقاته (Cooper, 1989). إنَّ التخطيط اللُّغوي يُنظر له بوصفه مجالًا حديثًا ضمن مجالات علم اللُّغة الاجتماعي. وتلك الحداثة مرتبطة بظهوره كمفهوم مستقل مرتبط باللُّغويات التطبيقية، وذلك في الخمسينيات الميلادية من القرن العشرين (Al-Haq & Al-Masaeid, 2009).

إن السرد التاريخي السابق يظهر حداثة التخطيط اللُّغوي كمفهوم علمي مؤطر، له منطلقاته في اللُّغويات الاجتماعية، وتلك الحداثة انعكست على الميدان من حيث عدم استقرار رؤاه النظرية ومنطلقاته الفكرية بعد. وتجدر الإشارة إلى أن ظهور المفهوم في وقت متأخر لا يعني بطبيعة الحال عدم وجود بعض التطبيقات والأنشطة التي يُنظر لها بوصفها تخطيطًا لغويًّا قبل ذلك التاريخ. فهنالك العديد من الممارسات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التاريخية ذات الصلة باللُّغة، وهي من صميم التخطيط اللُّغوي. وقد شهدت العربية تاريخيًّا بعض تلك الممارسات، مثل: إنشاء ديوان الجند في عهد عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– واقتباس فكرته من الفرس، وتعريبه، وإنشاء دواوين الخراج في مختلف الأصقاع واعتماد لغة معينة فيها؛ حيث كان ديوان الشام باليونانية، وديوان العراق بالفارسية، وما أعقب ذلك من تعريب تلك الدواوين في عهد عبد الملك ابن مروان، كما أن نظام الكتابة العربية وما شهده من خطوات تطويرية؛ كالنقط، والحركات، بالإضافة إلى وضع النحو، والصناعة المعجمية؛ أمثلة تطبيقية على أنشطة ضمن ما يُنظر له بوصفه تخطيطًا لغويًّا.

إنَّ السرد التاريخي السابق حول ملابسات ظهور التخطيط اللُّغوي في العصر الحديث يظهر الطبيعة البينية للتخصص، حيث يستقي رؤاه ونظرياته من علوم مختلفة، ولو استعرضنا الخلفية التخصصية لبعض الرواد في التخطيط اللُّغوي فسنجد ذلك جليًّا؛ فمثلا كان جوشوا فيشمان متخصصًا في علم الاجتماع، وأسهم في إيجاد علم الاجتماع اللُّغوي، أما جون روبين فكانت متخصصة في التاريخ، بينما جيوتريندا جوبتا كان متخصصًا في العلوم السياسية، أما بيورن يورند فهو متخصص في إدارة الأعمال بالإضافة إلى اللُّغويات، في حين أن تشارلز فيرغسون من مؤسسي اللُّغويات الاجتماعية.

2-2 - ما مفهوم التخطيط اللُّغوي؟

كتب المتخصصون في التخطيط اللُّغوي تعريفات عدة، تصف هذا الميدان، وتبين حدوده وأنشطته وأهدافه. ومنذ ظهور مصطلح التخطيط اللُّغوي وحتى نهاية السبعينيات الميلادية لم يكن هنالك اتفاق واضح على طبيعة التخطيط اللُّغوي وأنشطته المختلفة (Jernudd & Das Gupta, 1977). ونتيجة للعمل الأكاديمي التراكمي بدأت تظهر ملامح التخطيط اللُّغوي بصورة علمية، وتتبين حدوده المعرفية، حيث لا يختلف المتخصصون حاليًّا في أنه متعلق بالجهود الواعية الموجهة للتأثير في بنية اللُّغة ووظيفتها واكتسابها ووضعها، كما أشار إلى ذلك مجموعة من الباحثين (Al-Haq & Al-Masaeid, 2009; Almahmoud, 2014; Tollefson, 1991; Tulloch, 2004). ورغم ذلك يظل هنالك قدر من الصعوبة في إيجاد تعريف دقيق وشامل للتخطيط اللُّغوي؛ نظرًا لطبيعته البينية، وتعدُّد تطبيقاته وأنشطته التي

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

يستقيها من حقول علمية مختلفة (Kaplan & Baldauf, 1997; Kennedy, 1982; Tulloch, 2004).

من الباحثين الذي ناقشوا تعريف مصطلح التخطيط اللُّغوي بشكل عميق و دقيق؛ متخصص الاجتماع روبرت كوبر (Cooper, 1989) في كتابه: (التخطيط اللُّغوي والتغير الاجتماعي Language Planning and Social Change[1])، وهو من الكتب الرائدة في التخطيط اللُّغوي، ونشرته مطبعة جامعة كامبردج في العام 1989. قبل أن يتناول كوبر تعريف التخطيط اللُّغوي ناقش الموضوع بصورة تنازلية، حيث استعرض في أول فصوله أربع حالات متنوعة في التخطيط اللُّغوي، وهي: تأسيس الأكاديمية اللُّغوية الفرنسية، وإحياء اللُّغة العبرية، والحركة النسوية في الولايات المتحدة، ومحو الأمية في أثيوبيا. وفي الفصل التالي ناقش كوبر مفهوم التخطيط اللُّغوي من خلال تحليل اثني عشر تعريفًا، طرحها المتخصصون من العام 1969م وحتى العام 1986م. وللوصول إلى تعريف علمي لمفهوم التخطيط اللُّغوي، طرح كوبر إطارًا نظريًّا ينطلق من الأركان الأربعة التالية: (مَنْ الذي يخطِّط؟ وماذا يخطِّط؟ ولمن يُخطّط؟ وكيف يخطِّط؟). ومن خلال مناقشة التعريفات وتحليل مفهوم التخطيط اللُّغوي لدى مختلف الباحثين؛ خلص كوبر في الإجابة عن التساؤل الأول: من الذي يخطط؟ إلى أن التخطيط مناط عادة بالجهات الحكومية، والهيئات الرسمية، غير أن هنالك مستوى آخر من التخطيط يجب عدم إغفاله، وهو المستوى الفردي. ذلك أن التخطيط اللُّغوي قد يكون من أفراد، كما يكون من مؤسسات وهيئات رسمية وشبه رسمية، حيث تظهر التجارب العالمية عدة نجاحات في التخطيط اللُّغوي، بدأت بأفكار ومبادرات فردية، ومنها على سبيل المثال: ما قامت به الحركة النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية من محاولات لتحجيم ما يرونه تحيزًا لغويًّا في الأسماء المركبة (مثل: رجل الإطفاء fireman واستبدالها بـمكافح الحرائق firefight). وللإجابة عن التساؤل الثاني: ماذا يخطِّط؟ يشير كوبر إلى أن التخطيط اللُّغوي عادة ينحصر في ثلاثة مجالات، هي: تخطيط المتن اللُّغوي، وتخطيط الوضع اللُّغوي، وتخطيط الاكتساب اللُّغوي، وستتم الإشارة لها لاحقًا. أما السؤال

1 –تُرجم الكتاب إلى العربية بعنوان: التخطيط اللُّغوي والتغير الاجتماعي، وترجمه: خليفة أبو بكر الأسود، ونُشر من قبل مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الثالث: لَمن يُخطّط؟ فقد لاحظ كوبر أن جُلَّ التعريفات تشير إلى أن التخطيط اللُّغوي يكون للمجتمع أو للجماعات اللُّغوية الكبيرة داخل المجتمعات، غير أن التخطيط اللُّغوي يشمل الجماعات الكبيرة والصغيرة داخل المجتمع؛ كالمجموعات العرقية، أو الدينية، أو المهنية على سبيل المثال. أما السؤال الثالث: كيف يكون التخطيط؟ فقد لخَّص كوبر وجهتي نظر مختلفة في هذا الصدد؛ فالأولى تنطلق من أن التخطيط اللُّغوي مبنيٌّ على نظرية يتم تطبيقها على الواقع؛ في حين أن الثانية مبنية على دراسة الواقع اللُّغوي ابتداءً. وبغض النظر عن وجهتي النظر تلكما، فإن التخطيط اللُّغوي ليس نشاطًا لغويًّا صِرفًا؛ بل تتداخل فيه عوامل مختلفة سياسية واقتصادية وإدارية، كلها تصبُّ في حل الإشكالات اللُّغوية في المجتمعات (Jernudd & Das Gupta, 1977)، بل لا نبالغ إذا قررنا ما يشير له العديد من باحثي التخطيط اللُّغوي من أن المقاصد غير اللُّغوية تأخذ حيزًا كبيرًا في توجيه التخطيط اللُّغوي. وبناء على تعريف كوبر ومناقشته لمفهوم التخطيط اللُّغوي، يمكن لنا القول: إن التخطيط اللُّغوي يشير إلى: "الجهود الموجهة من قِبل الحكومات أو الهيئات الرسميّة وشبهها، أو الأفراد؛ للتأثير على السلوك اللُّغوي للمجموعات اللُّغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللُّغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما".

وبناء على ما سبق، فإن التخطيط اللُّغوي يختلف عن التغيير اللُّغوي؛ فكل تخطيط لغوي يعدُّ تغييرًا لغويًّا؛ غير أن التغيير اللُّغوي ليس بالضرورة تخطيطًا لغويًّا. ويؤصل شيفمان (Schiffman, 1998) ذلك بتحديد سمات أربع تؤطر الفرق بين التخطيط اللُّغوي والتغيير اللُّغوي. فالتخطيط اللُّغوي قصديٌّ؛ أي ليس عفويًّا أو اعتباطيًّا، بل ينطلق من أهداف محددة، كما أن التخطيط اللُّغوي يحمل رؤية مستقبلية، وينطلق من المصالح العامة والخاصة، من خلال عمل مؤسّسي.

3-2 - أنواع التخطيط اللُّغوي:

سبقت الإشارة إلى أن كوبر (Cooper, 1989) فرّق بين ثلاثة أنواع من التخطيط اللُّغوي، هي: تخطيط الوضع اللُّغوي status planning، وتخطيط المتن اللُّغوي corpus planning، وتخطيط الاكتساب اللُّغوي acquisition planning. وقد تمت الإشارة في أدبيات التخطيط اللُّغوي منذ العام 1959م إلى تخطيط الوضع اللُّغوي، وتخطيط المتن اللُّغوي (Hornberger, 1989; Nyati-Ramahobo, 1998)، وذلك

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

مرتبط بالأنشطة التي استهدفها التخطيط اللُّغوي في تلك المراحل المبكرة. أما تخطيط الاكتساب اللُّغوي فلم يظهر كمصطلح في أدبيات التخطيط اللُّغوي إلا في العام 1998م في كتاب كوبر حول التخطيط اللُّغوي. وبالإضافة إلى الأنواع الثلاثة السابقة يشير الباحثون حديثًا إلى أنواع أخرى من التخطيط اللُّغوي لم تنل حظها بعدُ من التناول والنقاش في أدبيات التخطيط اللُّغوي، ومن أبرزها: تخطيط المكانة اللُّغوية prestige planning، وتخطيط الخطاب(discourse planning ; Lo Bianco, 2005 Kamwangamalu, 2016)، وفيما يلي إيجاز حول مفهوم كل نوع من الأنواع الخمسة السابقة.

النوع الأول: تخطيط الوضع اللُّغوي، وينطلق من دراسة واقع اللُّغة أو اللُّغات في المجتمع، والتنبؤ بمستقبلها بناء على معطيات الواقع ومتغيراته، ومحاولة التأثير في ذلك المستقبل وتوجيهه نحو ما يُراد. وتعدُّ دراسة واقع اللُّغة وفهم العوامل المؤثرة فيها كافة وفي علاقتها مع المجتمع، والمواقف تجاهها؛ من أبرز أنشطة تخطيط الوضع اللُّغوي، رغم عدم التفات كثير من الباحثين إليها (Djite, 1994). وبصورة تقليدية يحيل مفهوم تخطيط الوضع اللُّغوي من حيث العموم إلى جهود السلطات الرسمية نحو إقرار لغة/ أو لغات ما في المجتمع، وجميع ما يترتب على ذلك الإقرار من مقتضيات (Coperahewa, 2009; Richards & Schmidt, 2002). وهنالك الكثير من الأنشطة التي تدخل ضمن تخطيط الوضع اللُّغوي، وخصوصًا في البيئات متعددة اللُّغات، ومن ذلك: اختيار اللُّغة أو اللُّغات الرسمية، وآلية ذلك وحدوده (هل هي لغة رسمية لعموم الدولة أم لولاية معينة؟ وما معنى رسمية لغة ما، وحدود استخداماتها؟ ...إلخ)، واختيار اللُّغة أو اللُّغات الثانية وحدود استخدامها، والقرارات المرتبطة بالتحوّل اللُّغوي، بالإضافة إلى وَضْع الأنظمة والتشريعات التي تنظِّم إدارة الشأن اللُّغوي (Cooper, 1989; Coperahewa, 2009; Gadelii, 1999). فعلى سبيل المثال: أقرت سويسرا سياسة لغوية في العام 2010؛ وذلك لتخطيط الوضع اللُّغوي، وتحديد اللُّغات الرسمية، وآلية التعامل من خلالها. وتضمن ذلك الإقرار بأن لسويسرا أربع لغات رسمية؛ هي: الفرنسية، والألمنية، والإيطالية، والرومانشية، على أن تكون المستندات الرسمية مُحرَّرة باللُّغات الثلاث الأول: (الفرنسية، والإيطالية، والألمنية). أما اللُّغة الرومانشية فتستخدم

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رسميًّا فقط عند التعامل مع الأقاليم التي تستخدمها (Grin, 2010).

أما النوع الثاني؛ تخطيط المتن اللُّغوي، فيتعلق بالتغييرات داخل بنية اللُّغة ومتنها (Cooper, 1989)، وهو قائم في المقام الأول على جهود اللُّغويين المتخصصين، بخلاف تخطيط الوضع اللُّغوي الذي يُبنى عادة على جهود المؤسّسات الرسمية وشبه الرسمية، والأفراد المهتمين بالتخطيط اللُّغوي (Djite, 1994; Hornberger, 1989). ومن أمثلة تخطيط المتن اللُّغوي: تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه، وإثراء ذخيرة اللُّغة من المفردات، والتغييرات في البنية التركيبية للغة، وتقييس النظام الكتابي، وتخطيط المصطلحات وضبطها، والتطوير الصرفي للغة بإحداث صيغ جديدة أو تعديل بعض الصيغ القائمة بما يسد الحاجات اللُّغوية (Coperahewa, 2009; Gadelii, 1999; Richards & Schmidt, 2002). ومن الأمثلة المعاصرة على تخطيط المتن اللُّغوي ما حدث للغة التركية في العام 1928، حينما أقرَّ مجلس الأمة التركي استخدام الأبجدية اللاتينية بدل العربية لكتابة اللُّغة التركية بدوافع أيديولوجية، وفي غضون بضعة أشهر أصبح ذلك التحوُّل حقيقة على أرض الواقع في الصحف، والتعليم، والحياة العامة؛ بل وفُرضت الغرامات لمَن يخالف ذلك (المحمود والبغدادي، 2015).

أما النوع الثالث وهو تخطيط الاكتساب اللُّغوي فهو معنيٌّ بالجهود المنظمة لنَشْر اللُّغة من خلال النظام التعليمي، كما يشير إلى ذلك كوبر (Cooper, 1989). فتخطيط الاكتساب اللُّغوي يُعنى بوضع اللُّغة أو اللُّغات في النظام التعليمي، وعلى أي أساس يكون اختيار لغة ما لتكون لغة التعليم، وآلية تعليم اللُّغة، والقرارات التي يتم اتخاذها لتعليم لغات أخرى في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك. فعلى سبيل المثال: تنصُّ السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية على أن العربية هي لغة التعليم الأساسية، وخلال السنوات العشر المضية كان هنالك عدة قرارات تتعلق بتعليم اللُّغة الإنجليزية، حيث كانت تُدرس في المدارس العامة بدءًا من الصف الأول المتوسط، ثم أصبحت في الصف السادس الابتدائي، ثم أُقرِّ تدريسها في الصف الرابع الابتدائي. ويُفترض أن كل تلك القرارات المتعلقة بتخطيط الاكتساب اللُّغوي صادرة من خلال رؤية إستراتيجية مبنية على تخطيط للاكتساب اللُّغوي.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أما النوع الرابع فهو تخطيط المكانة اللُّغوية، وبشكل مجمل يستهدف هذا النوع من التخطيط اللُّغوي الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراستها والتأثير فيها بما يخدم واقع اللُّغة ومستقبلها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التخطيط لم يلق الاهتمام الذي يستحقه من الباحثين (Ager, 2005). وعادة ما تكون الصورة النمطية، والمواقف والاتجاهات نحو اللُّغة مؤثرة بشكل كبير في واقع اللُّغة، ويمكن من خلالها قراءة مستقبلها (Ting, 2003). ومن أمثلة تخطيط المكانة اللُّغوية: تعزيز صورة معينة حيال اللُّغة في الإعلام، وفي التعليم. وعلى سبيل المثال: حظيت اللُّغة العبرية بتخطيط كبير لمكانتها اللُّغوية، أثمر وجود صورة نمطية إيجابية لدى الناطقين بها، وعن قدرتها على مواكبة العصر، واستخدامها في كل الأغراض، والالتفاف حولها كمكون وطني ورمز ثقافي لليهود (Mesthrie, 2009).

أما النوع الأخير فهو تخطيط الخطاب. ويشير تخطيط الخطاب إلى توجيه الخطاب للتأثير في الحالة الذهنية والسلوكية والمعتقدات لأفراد مجتمع ما (Lo Bianco, 2005). ويكون توجيه الخطاب للتأثير في القضايا اللُّغوية وغير اللُّغوية. فعلى سبيل المثال: قام أحد الباحثين بتحليل برامج التلفاز السويدي، وعلاقتها بالسياسة اللُّغوية، وأظهرت دراسته المساهمة الفاعلة للتلفاز من خلال تخطيط الخطاب؛ لترسيخ السياسة اللُّغوية الجديدة، وتمثيل اللُّغات المختلفة، وترجمة السياسة إلى واقع إعلامي (Hult, 2010).

تجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين الأنواع السابقة للتخطيط اللُّغوي: (تخطيط الوضع، وتخطيط المتن، وتخطيط الاكتساب، وتخطيط المكانة، وتخطيط الخطاب) ليس قطعيًّا؛ وإنما هنالك نوع من التداخل الجزئي بين تلك الأنواع بصورة أو بأخرى، وذلك نابع من طبيعة التخطيط اللُّغوي وعملياته المختلفة. والهدف الرئيس من تحديد تلك المسارات الرئيسة في التخطيط اللُّغوي؛ هو تنظيم الممارسة الفعلية والبحثية في ميدان التخطيط اللُّغوي. ومن جانب آخر لابد من التأكيد على أن العلاقة بين الأنواع السابقة تبادلية، إذ لا يمكن العمل في نوع من أنواع التخطيط اللُّغوي دون أن يتأثر بالأنواع الأخرى، ويؤثر فيها؛ فعلى سبيل المثال: نجحت التجربة التركية في تخطيط المتن اللُّغوي من خلال استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، مدعومة بعمل كبير في سياق تخطيط الاكتساب اللُّغوي، وتخطيط الوضع

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللُّغوي، وتخطيط المكانة اللُّغوية، وتخطيط الخطاب، وكل ذلك لإنجاح التغييرات التي تمت في سياق تخطيط المتن اللُّغوي (المحمود والبغدادي، 2015).

4-2 - أهداف التخطيط اللُّغوي:

تتنوع أنشطة وتطبيقات التخطيط اللُّغوي تبعًا لطبيعة التخطيط اللُّغوي المنشود. وقد حاول تولفسن Tollefson اختزال أهدف التخطيط اللُّغوي في هدف عام؛ هو إصلاح الإشكالات اللُّغوية في المجتمع (Tollefson, 1991). ويمكن اعتبار ذلك هدفًا رئيسًا شاملًا لجميع أنشطة وتطبيقات التخطيط اللُّغوي. أما جادلي Gadelii فيرى أن الهدف الرئيس للتخطيط اللُّغوي هو تيسير عملية التواصل في المجتمع من خلال العمل في مستويات ثلاثة، هي: المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي أو الوطني، والمستوى الدولي (Gadelii, 1999). فعلى سبيل المثال؛ يتم تيسير التواصل في المستوى المحلي من خلال تفعيل استخدام اللُّغة الأم في مناحي الحياة كافة، خصوصًا في الدول التي سبق لها أن تعرضت لاستعمار بقي أثره، من خلال ترسيخ استخدام لغة المستعمر في جوانب عدة، من أبرزها التعليم، بالرغم من أنها لا تُستخدم على المستوى المحلي. أما المستوى الوطني فيتجلى مثال التخطيط اللُّغوي في تطبيق استخدام اللُّغة التي تُستخدم على مدى واسع لتكون لغة رسمية للتواصل. أما المستوى الدولي، فيمكن التمثيل عليه بالاهتمام باللُّغات الأخرى التي لها دور مهم في العالم. ورغم أهمية تيسير التواصل كهدف رئيس للتخطيط اللُّغوي إلا أنه لا يمكن اعتباره الهدف الرئيس الوحيد للتخطيط اللُّغوي. ذلك أن هنالك بعض أنشطة التخطيط اللُّغوي التي لا تندرج تحت تيسير التواصل اللُّغوي؛ كالتنقية اللُّغوية على سبيل المثال.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أهداف مجملة للتخطيط اللُّغوي، حاول بعض الباحثين رصد أهداف تفصيلية للتخطيط اللُّغوي، تنطلق من أنشطته الفعلية. حيث قدم ناهير(Nahir, 2003) في بحثه حول تصنيف أهداف التخطيط اللُّغوي رصدًا مبنيًّا على ما قام به أو ما يمكن أن يقوم به المتخصصون في التخطيط اللُّغوي، واستخلص أحد عشر هدفًا، وهي كالتالي:

التنقية اللُّغوية language purification: وتهدف إلى الحفاظ على اللُّغة من الشوائب والدخيل والانحراف. ويفرق ناهير بين نوعين من التنقية اللُّغوية، هما:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

التنقية الخارجية، والتنقية الداخلية. وتهدف التنقية الخارجية إلى حماية الصفاء والنقاء اللُّغوي من تأثيرات اللُّغات الأخرى. أما التنقية الداخلية فيقصد بها الحفاظ على البنية اللُّغوية من الانحراف. ومن أمثلة ذلك: وجود مراكز تقدِّم خدمة الاستشارات اللُّغوية لعامة الناس، وتبين الأخطاء اللُّغوية وتصحيحها، كما هو موجود في السويد. أو إلزام دور النشر والجهات الإعلامية بعدم تقديم أي مادة إعلامية مالم يتم تدقيقها لغويًّا، مثل ما هو معمول به في عدد من الدول؛ كاليابان، وبولندا.

الإحياء اللُّغوي language revival: ويكون ذلك بإحياء اللُّغات الميتة، أو اللُّغات التي تستخدم على نطاق ضيق وبين عدد محدود جدًّا من المتحدثين، ونشرها وجعلها لغة للتواصل في المجتمع. وينطلق الإحياء اللُّغوي عادة بحافز الحفاظ على الهوية والتراث والقومية. وخير مثال على ذلك: إحياء اللُّغة العبرية بعد أن كانت لغة ميتة لعدة قرون، لا تُستخدم إلا في نطاق ضيق في بعض طقوس العبادة، وتمكينها في كل مناحي الحياة، وجعلها لغة رسمية للدولة. كما أن الاهتمام باللُّغة الأيرلندية التي لا يتحدثها سوى عدد محدود، ونشرها واعتبارها لغة رسمية في إيرلندا؛ يعد مثالًا آخر على الإحياء اللُّغوي.

الإصلاح اللُّغوي language reform: ويُعنى به تعديل بعض الجوانب في اللُّغة لتيسير استخدامها. ومثال ذلك: التعديلات في النظام الكتابي للغة، وفي تهجئتها، أو تعديل بعض القواعد اللُّغوية. ويكون هذا النوع من التخطيط اللُّغوي في بعض الحالات نتيجة لدوافع سياسية أو أيديولوجية أو دينية أو تعليمية. ومن أمثلة ذلك: ماقامت به الأكاديمية اللُّغوية الفرنسية في العام 2016 من تعديلات في نظام التهجئة، انعكس على تعديل كتابة (2400 كلمة)؛ بهدف التبسيط.

التقييس اللُّغوي language standardization: ويعني اختيار لغة أو لهجة ما لتكون هي اللُّغة الرسمية لبلد أو مقاطعة معينة. ويعتبر التقييس اللُّغوي من أبرز الأنشطة التي قام بها المخططون اللُّغويون في البلدان التي تمَّ استعمارها، وغالبًا ما يعتري ذلك صراع مصالح وقوى مختلفة، وفي أغلب الحالات يكون الاختيار مدفوعًا بجوانب غير لغوية تحكمها السلطة والقوة. ومن أمثلة التقييس اللُّغوي: ما حدث في 1969 حينما اعتُبرت اللُّغة الفرنسية لغة رسمية في كندا مساوية للغة الإنجليزية، بموجوب قانون اللُّغات الرسمية (Conrick & Regan, 2007).

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

نشر اللُّغة language spread: ويُعنى به تلك الجهود المبذولة لنشر لغة ما، وزيادة عدد المتحدثين بها. وفي كثير من الأحيان يكون نَشْر لغة ما على حساب لغة أو لغات أخرى. ويعتبر التحوُّل اللُّغوي language shift –وهو تحويل لغة مجتمع ما إلى لغة أخرى–نتيجة لنشر اللُّغة. وتتنافس الدول فيما بينها لنَشْر لغاتها ودعمها في العالم من خلال العديد من الهيئات والمؤسّسات، ومثال ذلك الجهود المبذولة من بعض المؤسّسات الدولية المهتمة بنَشْر اللُّغة والثقافة، مثل: معاهد كونفيشوس الصينية، ومعاهد جوتة الألمنية، ومعاهد معهد ثيربانتس الإسبانية، بالإضافة إلى المجلس الثقافي البريطاني، والذي يشير تقريره الأخير الصادر في العام 2017 إلى أن عدد المستفيدين من خدماته بلغ 731 مليون مستفيد! (British Council , 2017).

تحديث المفردات lexical modernization: وهي عملية استحداث المفردات أو تكييفها لتناسب البنية اللُّغوية للمفاهيم والأفكار المقترضة من اللُّغات الأخرى. وهنالك جهود دولية كثيرة في هذا الجانب؛ رغبة في حفظ اللُّغة ونقائها من الدخيل، وإتاحة تحديث المفردات وفق ضوابط وأسس علمية تحفظ للغة كيانها، وتحقق مواكبتها لم يُستجد. وتبذل المجامع اللُّغوية العربية جهودًا كبيرة في ذلك السياق، غير أن تلك الجهود يُعاب عليها بُعدها عن الجانب التطبيقي والممارسة العملية في الحياة اليومية، إذ غالبًا ما تكون قرارات المجامع ليس لها أي أثر على أرض الواقع (المقالح، 2008).

توحيد المصطلحات terminology unification: ويشير إلى الجهود المبذولة لتوحيد المصطلحات العلمية وتوضيحها وتعريفها. ويكون توحيد المصطلحات في الغالب في المجلات العلمية والتقنية لحل إشكالات التواصل الناتجة عن استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم معين نتيجة للترجمة. وهنالك جهود كبيرة تُبذل في دول مختلفة للضبط المصطلحي، فعلى سبيل المثال: قامت الحكومة السويدية بوَضْع لجنة متخصصة لجمع المصطلحات الطبية وتعريفها وتوحيدها، كما قام المركز السويدي للمصطلحات التقنية بعمل مشابه في مصطلحات التقنية. وفي السياق العربي تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة في مركز تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذي أنتج ما يقرب من 60 معجمًا تخصصيًّا للمصطلحات، ومنها على سبيل المثال: المعجم الموحَّد لمصطلحات اللسانيات، المعجم الموحَّد

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

لمصطلحات الفيزياء العامة والنووية، المعجم الموحَّد لمصطلحات الرياضيات والفلك، المعجم الموحَّد لمصطلحات الكيمياء، المعجم الموحَّد لمصطلحات علم الصحة وجسم الإنسان، المعجم الموحَّد لمصطلحات الآثار والتاريخ، المعجم الموحَّد لمصطلحات علم الأحياء المعجم الموحَّد لمصطلحات التجارة والمحاسبة ..إلخ. وهنالك مبادرات وطنية سعودية مميزة في هذا السياق، مثل: موسوعة الملك عبد الله ابن عبد العزيز العربية للمحتوى الصحي[1]، والبنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية[2]. غير أن الإفادة من تلك الجهود وترجمتها على أرض الواقع في الممارسات اللُّغوية بحاجة إلى تخطيط لغوي فاعل.

التبسيط الأسلوبي :stylistic simplification ويشير إلى الجهود المبذولة لتوضيح وتيسير الاستخدام المعجمي والتركيبي والأسلوبي للغة في مجال مهني معين؛ وذلك لتيسير فهم اللُّغة التخصصية لغير المتخصصين. فلغة كل مجال تخصصي معين تحمل سمات تركيبية وأسلوبية ومعجمية وخطابية تحول دون الإدراك الكامل والفهم التام لها من قبل غير المتخصصين. فعلى سبيل المثال: نجد أن اللُّغة المستخدمة في القانون ليست واضحة تماما لغير المتخصصين، وكذا اللُّغة المستخدمة في الطب وغيرهما. ونتيجة لذلك، ومن منطلق الحقوق والواجبات للمواطنين شرعت بعض الدول لوضع أنظمة للتبسيط الأسلوبي؛ رغبة في إتاحة اللُّغة التخصصية لغير المتخصص في السياقات العامة. على سبيل المثال: أصدرت أنظمة في كُلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك لكتابة العقود البنكية بلغة مفهومة وسهلة، لا تستخدم المصطلحات التخصصية التي تخفى على غير المختص. وامتدادًا للاهتمام بالتبسيط الأسلوبي ظهر مفهوم الإنجليزية البسيطة plain English، والذي يشير إلى تبسيط الأسلوب، والمفردات، والتراكيب، واستخدام جمل قصيرة تخلو من التعقيد (Liddicoat, 2005).

الاتصال عبر اللُّغات interlingual communication: ويُعنى به تلك الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين من خلال توظيف لغة ثالثة تكون لغة مشتركة. ويحكم اختيار لغة ما لتكون لغة مشتركة للتواصل معايير عدة.

1 – للاطلاع على الموسوعة، انظر الموقع: https://www.kaahe.org/ar/

2 – للاطلاع على البنك الآلي السعودي للمصطلحات العلمية، انظر الموقع: http://basm.kacst.edu.sa/

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ومن أمثلة الاتصال عبر اللُّغات: استخدام الإنجليزية لغة مشتركة للمتحدثين بلغات مختلفة في بعض البيئات.

صيانة اللُّغة language maintenance: وهو مفهوم واسع يشير إلى الجهود المبذولة للحفاظ على اللُّغة من العوامل الداخلية أو الخارجية التي تمثل خطرًا عليها، وقد تتسبب في انحسارها. وتهدف صيانة اللُّغة إلى العمل على إبقائها لغة مؤثرة في المجتمع، حاملة لثقافته، ورمزا لهويته الوطنية، من خلال التعامل الفاعل مع العوامل المؤثرة على وضع اللُّغة. وتتنوع العوامل المؤثرة على اللُّغة بصورة واسعة؛ إذ قد تكون سياسيةً، أو اقتصاديةً، أو اجتماعيةً، أو دينيةً، أو خليطًا من ذلك. ولا يقتصر مفهوم الصيانة اللُّغوية على لغات الأقليات، بل يشمل اللُّغات واسعة الانتشار أيضًا. ومن أمثلة صيانة اللُّغة؛ ما قامت به أستراليا للحفاظ على لغات السكان الأصليين من خلال برامج ومشاريع منوعة، تضمنت الإقرار في السياسة اللُّغوية الأسترالية بأن تلك اللُّغات ضمن النسيج الوطني والثقافي والحضاري لأستراليا، بالإضافة إلى إدخالها جزئيًّا في التعليم في بعض المناطق (McKay, 2011).

تقييس المصطلحات المساعدة auxiliary-code standardization: ويشير إلى الجهود المبذولة لوَضْع معايير وضوابط لصياغة أو تكييف الرموز والمصطلحات اللُّغوية المساعدة، مثل: كيفية كتابة أسماء الأماكن، وآلية كتابة اللوحات الإرشادية، وضبط لغة الإشارة للصم، وضوابط ترجمة الأسماء، وغير ذلك. وتقييس المصطلحات المساعدة يكون لحل إشكالات قائمة، أو لتلبية احتياجات لغوية معينة تفرضها مستجدات مختلفة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها. ومن أمثلة ذلك: ما قامت به سنغافورا من وَضْع لجنة لغوية لحصر أسماء الأماكن والأشخاص، وتقديم تهجئة لاتينية معتمدة لها، حيث تتداخل ثقافات مختلفة في أسماء الأماكن والأشخاص. وتجدر الإشارة إلى الحاجة المسة في السياق العربي للعمل في تقييس المصطلحات المساعدة، وخصوصًا لغة الإشارة، والتي تتعدد في البلد الواحد.

وتجدر الإشارة إلى تعذُّر الفصل التام بين الأهداف السابقة، إذ تتداخل فيما بينها؛ وذلك نابع من طبيعة اللُّغة والتعامل مع الشأن اللُّغوي؛ غير أن الأهداف السابقة تعطي تصوُّرًا لما يقوم به المخططون اللُّغويون، والهدف ليس الحصر التام؛ وإنما إعطاء نبذة واسعة.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

5-2 - العمليات الإجرائية للتخطيط اللُّغوي:

يتسم التخطيط اللُّغوي بأنه عمليات منظمة تستهدف حل مشكلة لغوية معينة. ويتفق العديد من الباحثين على ثلاث عمليات رئيسة في أي عمليةٍ للتخطيط اللُّغوي. وتتضمن تلك العمليات: أولًا: تحديد أهداف التخطيط اللُّغوي. وثانيًا: السعي نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال إستراتيجيات معينة وواضحة. وثالثًا: تقييم الأهداف وطريقة تحقيقها (Al-Haq & Al-Masaeid, 2009; Gadelii, 1999; Hornberger, 1989; Nyati-Ramahobo, 1998). ويمكن الإفادة من الإطار السابق وما تناوله باحثون آخرون (Karam, 1974; Rubin, 1977) لاستخلاص الخطوات الإجرائية في أربع مراحل وفق التالي:

المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية، وترتكز على جَمْع بيانات وحقائق حول الوضع اللُّغوي، وتحديد المشكلة بدقة، واستعراض أبرز الإستراتيجيات المناسبة للتعامل معها.

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط اللُّغوي، وتتمثل في دراسة الإستراتيجيات المقترحة والمفاضلة بينها، وآلية تنفيذها، واختيار الملائم منها بناء على المعرفة الدقيقة للواقع، والتي كانت في المرحلة السابقة.

المرحلة الثالثة: تطبيق التخطيط اللُّغوي المقترح في المرحلة الثالثة بصورة عملية.

المرحلة الرابعة: تقييم تجربة التخطيط اللُّغوي، والسعي للكشف عن جوانب النجاح والإخفاق لإحداث أي تغييرات مطلوبة لدعم جوانب القوة، والتعامل الأمثل مع جوانب الضعف. ولعل الشكل التالي يلخِّص العمليات الإجرائية المختلفة للتخطيط اللُّغوي:

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقيًا
أو تداولها تجاريا

وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الإجرائية للتخطيط اللُّغوي لا تكون بمعزل عن عدة عوامل مؤثرة يجب أن تؤخذ في حسبان القائم على التخطيط اللُّغوي، مثل: الوضع الاقتصادي، والوضع السياسي، والثقافة السائدة، بالإضافة إلى اعتبار جميع الأطراف ذات العلاقة في المجتمع. ذلك أن عمليات التخطيط اللُّغوي يكتنفها تعقيد ناتج من تداخل عوامل عدة فيها؛ لذلك يُفترض أن يتسم التخطيط اللُّغوي بشيء من المرونة مراعاة للعوامل المؤثرة المختلفة (Djite, 1994). إن العمليات الإجرائية السابقة تكون محكومة عادة بالسياسة اللُّغوية، سواء أكانت تلك السياسة مباشرة وعلنية أم غير مباشرة وضمنية.

3 - السياسة اللُّغوية:

3-1 - مفهوم السياسة اللُّغوية وعلاقته بالتخطيط اللُّغوي:

يتلازم مع مصطلح التخطيط اللُّغوي عادة مصطلح آخر هو السياسة اللُّغوية language policy. ومن خلال استقراء عدد من الدراسات المتخصصة في السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي يتبين وجود تداخل مفاهيمي كبير بين مصطلحي السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي. فكثير من الباحثين يستخدمونهما بشكل تبادلي، كما لاحظ ذلك جيت (Djite, 1994)، بل وينصُّ بعض الباحثين على أنهما مترادفان لمعنى واحد، كما ترى ذلك دومرت (Deumert, 2009). ويحيل كالفي (2009) الاختلاف المصطلحي بين التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية إلى أطر مفاهيمية لدى الباحثين؛ حيث يشيع لدى الباحثين الأمريكيين استخدام مصطلح التخطيط اللُّغوي، وهو ما يظهر ميلهم للجوانب التطبيقية العملية في موضوع التخطيط اللُّغوي، مع عدم التركيز على جانب السلطة والسياسة اللُّغوية. بينما يشيع لدى الباحثين الأوربيين استخدام مصطلح السياسة اللُّغوية، وهو ما يبرز اهتمامهم بموضوع السلطة في قضايا التغيير اللُّغوي، كما يقرر ذلك كالفي (2009).

ويمكن تأكيد ما ذكره كالفي من خلال الاطلاع على بعض التعاريف التي ذكرها الباحثون لمصطلحي السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي. حيث يرى جيت (Djite,

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

1994) أن مفهوم السياسة اللُّغوية يشير إلى الاختيار المدروس من قِبل الحكومة –أو أيّ سلطة– فيما يخصُّ العلاقة بين اللُّغة والحياة الاجتماعية. ففي السياق المجتمعي –كما يرى جيت– تتضمن السياسة اللُّغوية كشف الإشكالات اللُّغوية، ووضع المعايير واتخاذ القرارات الملائمة، وفي سياق اللُّغة نفسها تقدم السياسة اللُّغوية معايير نموذجية صريحة ومكتوبة –غالبا–. ويظهر اتساع مفهوم السياسة اللُّغوية لدى جيت، ويشاركه في ذلك لو بيانكو (Lo Bianco, 2001)، حيث يرى أن مفهوم السياسة اللُّغوية لا يقتصر على السياسات والأنظمة واللوائح الرسمية المتعلقة باللُّغة؛ بل يضمُّ كذلك الأهداف والمقاصد والأفعال المتعلقة بالسياسة اللُّغوية والجانب التطبيقي، وانعكاسات السياسات على أرض الواقع. وفي تعريف آخر يرى مكجروارتي (McGroarty, 1997) أن السياسة اللُّغوية هي: "القرارات الرسمية المتعلقة باللُّغة، بالإضافة إلى الممارسة الفعلية المتعلقة باللُّغة في المجتمع". ومن هنا، فمفهوم السياسة اللُّغوية لا ينحصر في الأنظمة والترتيبات القانونية للقضايا اللُّغوية كما يوحي بذلك المصطلح ابتداءً، وكما يعتقد بعض الباحثين، مثل كوبر (Cooper, 1989)؛ بل هو أعمُّ وأشملُ.

إن تعريفات المتخصصين السابقة تظهر التداخل الكبير بين المفهومين، ويمكن القول: إن المصطلحين قريبان جدًّا من بعضهما، وقد تحكمهما علاقة البعض بالكل؛ حيث ينظر بعض الباحثين إلى أن التخطيط اللُّغوي جزءٌ من السياسة اللُّغوية، بينما ينظر بعض الباحثين إلى أن السياسة اللُّغوية جزءٌ من التخطيط اللُّغوي؛ فالمفهوم متقارب، والخلاف في استعمال المصطلح الذي يعبر عن أيديولوجية الباحث. ويمكن القول على وجه الإجمال: إن مصطلح السياسة اللُّغوية أكثر ارتباطًا بقضايا الأطر العامة، والموجهات الرئيسة، والمنطلقات الإستراتيجية، بالإضافة إلى قضايا الأنظمة واللوائح والقوانين الرسمية المتعلقة باللُّغة وعلاقتها مع المجتمع؛ بينما التخطيط اللُّغوي أكثر ارتباطًا بالجانب العملي لترجمة السياسة اللُّغوية على أرض الواقع، مع التأكيد على أنه لا تخطيط لغوي دون وجود سياسة لغوية؛ كما أن السياسة اللُّغوية لوحدها لن تكون فاعلة دون وجود تخطيط لغوي منهجي يترجمها على أرض الواقع.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ويرى لوبيانكو (Lo Bianco, 2010) أن ظهور مصطلح السياسة اللُّغوية كمفهوم في علم اللُّغة الاجتماعي كان بتأثير تطوُّر العلوم السياسية في الغرب. ففي بداية الستينيات الميلادية أضحت قضايا العلوم السياسية أكثر أكاديميةً وارتباطًا بالواقع السياسي؛ حيث عمد مختصو السياسة إلى محاولة إضفاء الطابع الاحترافي على الحكومات الديموقراطية في الغرب ومن ذلك ربط العلوم الاقتصادية مع السياسية؛ مما أنتج أفقًا جديدًا لتحليل السياسات. هذه النقلة النوعية في العلوم السياسية جعلت بعض باحثي التخطيط اللُّغوي يقبلون على دراسة قضايا السياسة اللُّغوية مع الابتعاد عن النهج اللُّغوي الاجتماعي الصارم في التعامل مع القضايا اللُّغوية، متأثرين بالمنهجية المستخدمة في رَبْط قضايا السياسة بالاقتصاد، ومن ذلك دراسة التكلفة، والنظر للعوائد، والبحث عن البدائل في اتخاذ القرارات (Lo Bianco, 2010).

2-3 - منطلقات السياسة اللُّغوية وجوانبها:

يمكن النظر لمنطلقات محددة بوصفها مرتكزات رئيسة تنبثق عنها ومنها السياسة اللُّغوية. ويحيل كثير من باحثي السياسة اللُّغوية (Ager 2003; May 2013; Johnson 2013) في التأصيل النظري إلى ما ذكره ريتشرد رويز (Ruiz, 1984) في بحثه التأصيلي في قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية من أن السياسة اللُّغوية تنطلق من أحد منطلقات ثلاثة، وهي: المشاكل اللُّغوية، والحقوق اللُّغوية، والنظر للغة بوصفها ثروة. حين تتبُّع واقع السياسة اللُّغوية في بيئات مختلفة نجد أنها في الغالب لا تخرج عن تلك المنطلقات الثلاثة.

فالإشكالات اللُّغوية يمكن أن تكون مُحرِّكا رئيسًا للسياسة اللُّغوية. فعلى سبيل المثال: تُظهِر الحالة السويدية أن أحد أهم أسباب وَضْع سياسة لغوية للسويد؛ هو الانضمام للاتحاد الأوربي في العام 1995، بالإضافة إلى تأثيرات العولمة المتمثلة في هيمنة الإنجليزية، والتي بدورها تُعدُّ إشكالات لغوية معتبرة (Boyd, 2011). حيث شهد الواقع اللُّغوي السويدي إقصاءَ اللُّغة السويدية التي كانت مسيطرة في

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الإعلام والتعليم والحياة العامة وأماكن العمل حتى منتصف التسعينيات الميلادية، وكان ذلك الإقصاء لصالح اللُّغة الإنجليزية التي أضحت شائعة ومستخدمة في الحياة العامة، وأصبحت هي لغة العمل في كثير من الأماكن؛ مما جعل مجلس اللُّغة السويدية يتبنى إيجاد سياسة لغوية تحفظ للسويدية مكانتها، وخرجت بواكير تلك السياسة في العام 1998م (Boyd, 2011).

كما يمكن أن يُنظر للحقوق اللُّغوية كمحرك رئيس للسياسة اللُّغوية. ففي الثمانينيات الميلادية بدأت الدعوات إلى تبني مفهوم الحقوق اللُّغوية كجزء من حقوق الإنسان. وكانت من أبرز المبادرات السبَّاقة في ذلك وثيقة السياسة اللُّغوية الأسترالية، التي تُعدُّ أول وثيقة سياسة لغوية مبنية على مبدأ الحقوق اللُّغوية من بلد ناطق بالإنجليزية (Moore, 1996). وتضمنت السياسة اللُّغوية الأسترالية تعزيز اللُّغة الإنجليزية وإتاحتها للجميع، والتأكيد على مكانتها أداة رسمية للتواصل ولغة وطنية، كما تضمنت السياسة ضرورة الاهتمام بلغات المواطنين الأخرى غير الإنجليزية؛ من حيث الصيانة، والتطوير، والتعليم، وإتاحتها في الخدمات العامة كافة، مع تعزيز تعلُّم اللُّغات الثانية (المحمود، 1436/ 2015).

أما النظر إلى اللُّغة بوصفها ثروةً فيعدُّ منطلقًا رئيسًا في بعض السياسات اللُّغوية، إذ يُنظر إلى العائد الاقتصادي من تبني سياسة لغوية معينة. وتشهد اقتصاديات اللُّغة أمثلة عدة، فعلى سبيل المثال: في السياق الكندي، حيث تشهد تعددية لغوية تهيمن فيها الإنجليزية، ويُعترف فيها بالفرنسية كلغة ثانية في عموم البلد. يشير تقرير صادر عن وزارة الصناعة الكندية يتناول تقييم الصناعة اللُّغوية في كندا إلى أن السياسة اللُّغوية جعلت الصناعة اللُّغوية في كندا في ثلاثة مجالات، هي: الترجمة، والتدريب اللُّغوي، والتقنيات اللُّغوية. وتسهم الصناعة اللُّغوية في الاقتصاد الكندي بحوالي 2.7 مليار دولار كندي، كما تسهم في توفير 51700 وظيفة في مختلف أرجاء كندا، أغلبها في القطاع التجاري (CBoC, 2007).

أما الجوانب التي تتناولها السياسة اللُّغوية فهي مختلفة من سياق لآخر، ويحكم ذلك منطلقات السياسة اللُّغوية وأهدافها، والبيئة الاجتماعية التي وُضعت لها، غير

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

أنها في الغالب لا تخرج عن تناول الجوانب التي أشارت لها ديوميرت (Deumert, 2009)؛ من حيث تناول اللُّغة أو اللُّغات الرسمية لبلد بشكل عام أو لإقليم معين، ولغة التواصل في السياقات الدولية والعلاقات الدبلوماسية، ولغة التعليم، واللُّغات التي يتم تعليمها، ولغة الإعلام، ولغة بيئات العمل.

3-3 - ركائز أساسية لبناء وتحليل السياسة اللُّغوية:

ثمة جوانبٌ رئيسةٌ تمثل ركائز أساسية يجدر بالباحث ومختص السياسة اللُّغوية دراستها، واستيعابها سواء لبناء سياسة لغوية جديدة أو لدراسة وتحليل سياسة لغوية قائمة. ومن خلال استعراض بعض الأدبيات التأصيلية للسياسة اللُّغوية وبعض الدراسات التحليلية (مثل: Ager 2003، Schiffman 1996، May 2013، Lo Bianco 2010، Johnson 2007، Johnson 2013) يمكن استخلاص الركائز الرئيسة التالية:

أولًا: مصدر السياسة، فجهة إصدار السياسة اللُّغوية تعدُّ مؤشرًا على قوة السياسة اللُّغوية، وطبيعتها، وصفتها الاعتبارية في كيان وطني معين. فالسياسة اللُّغوية التي تصدر عن إدارة للتعليم في مدينة معينة، تختلف عن تلك التي تصدرها إدارة التعليم لمقاطعة أو ولاية، كما أن التشريعات والسياسات على المستوى الوطني- والتي تصدر عن رأس الهرم في السلطة- تختلف عن تلك التشريعات والسياسات التي تصدر عن إدارات محددة. فمصدر السياسة اللُّغوية يُعدُّ جانبًا مهمًا لإدراك قوتها، والجهة التي تقف خلفها.

ثانيًا: المستهدفون، فكل سياسة لغوية تستهدف شريحة معينة، أو وضعًا لغويًّا في سياق معين، ومعرفة الشريحة المستهدفة وخصائصها يسهم في بناء سياسة فاعلة، كما يساعد في فهم السياسة القائمة.

ثالثًا: أهداف السياسة، تنطلق السياسة اللُّغوية من أهداف يُراد تحقيقُها، ومن ثَمَّ لابد من وضوح الرؤية لتحديد أهداف دقيقة للسياسة اللُّغوية. كما أن إدراك أهداف السياسة اللُّغوية القائمة يسهم في تقييمها وتحليلها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

رابعًا: العمليات، تتسم السياسة اللُّغوية بأنها تبني موجهات، وتضع أطرًا رئيسة تنطلق منها عمليات وممارسات ومبادرات (تخطيط لغوي)؛ وذلك لترجمة السياسة اللُّغوية على أرض الواقع. ومن الجوانب المهمة في بناء السياسة اللُّغوية وتقييمها دراسة التخطيط اللُّغوي المصاحب للسياسة اللُّغوية، والذي يستهدف تحويل السياسة اللُّغوية إلى ممارسات عملية.

خامسًا: المعتقدات، كل سياسة لغوية تُبنى على معتقدات وأيديولوجيات، ومن الجوانب الرئيسة إدراك تلك المعتقدات التي توجّه السياسة اللُّغوية. كما أن الوعي بالمعتقدات والأيديولوجيات الكامنة خلف السياسة اللُّغوية القائمة يسهم في فهمها بشكل أعمق، وبصورة أدق. وبالإضافة إلى الوعي بالمعتقدات المتعلقة بمعدّي السياسة اللُّغوية، فإن الوعي بمعتقدات الفئة المستهدفة من السياسة أمر بالغ الأهمية، إذ يسهم إيجابًا وسلبًا في تطبيق السياسة اللُّغوية.

سادسًا: السياق المجتمعي والتاريخي، فكل سياسة لغوية تستهدف مجتمعًا معينًا، وبيئةً لغويةً محددةً؛ ومن الركائز الأساسية لبناء سياسة لغوية أو تحليل سياسة قائمة الاستيعاب التام للسياق المجتمعي، والقوى التي تحكم المجتمع وعلاقتها بالسياسة اللُّغوية، بالإضافة إلى الوعي بالسياق التاريخي للمجتمع، ومعرفة تاريخه وحاضره وعلاقتها ببعض، وعلاقة السياسة اللُّغوية بهما.

4-3 - مراحل بناء السياسة اللُّغوية:

لابد من التأكيد أن عملية بناء السياسات عمومًا- والسياسات اللُّغوية خصوصًا- عملية معقدة، وتتداخل فيها كثير من العوامل، ولا تسير بشكل منهجي منتظم في كثير من الحالات. ووفقًا للرؤية الكلاسيكية في دورة بناء السياسات، والتي تشير إليها أغلب الأدبيات (Anderson 2010; Howlett & Geist 2013)؛ يمكن النظر لمراحل بناء السياسات اللُّغوية على أنها تسير وفق الآتي:

المرحلة الأولى: تحديد المشكلة التي تتطلب وضع سياسة لغوية، واستيعابها، وجمع ما يمكن من معلومات حيالها.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المرحلة الثانية: جَمْع أجندة السياسة اللُّغوية، وفي هذه المرحلة يتم النظر في المشكلة التي تمَّ تحديدها، وحصر ما تم من أعمال ذات صلة بها، سواء كانت سياسات لغوية، أو مبادرات، أو أنظمة، وتكون الأجندة على المستويات كافة (الرسمية والشعبية).

المرحلة الثالثة: تحديد أهداف السياسة اللُّغوية، ويكون ذلك من خلال صياغة أهداف منهجية تسعى السياسة اللُّغوية إلى تحقيقها.

المرحلة الرابعة: بناء السياسة اللُّغوية، لتحقيق الأهداف التي تمَّ تحديدها.

المرحلة الخامسة: توعية المستهدفين بالسياسة اللُّغوية، وإطلاعهم عليها، وخلفيات بنائها، والأهداف المرجوة منها، واستطلاع مرئياتهم حيالها.

المرحلة السادسة: تطبيق السياسة اللُّغوية، وفي هذه المرحلة تنتقل السياسة اللُّغوية من مرحلة التنظير والتخطيط إلى التطبيق العملي على أرض الواقع، وتتطلب جهودًا كبيرة، ومبادرات مساندة، وخطوات عملية منهجية.

المرحلة السابعة: تقييم السياسة وتطويرها، وهي خطوة رئيسة لاستيعاب مدى فاعلية السياسة اللُّغوية، ومعرفة أثرها الفعلي على أرض الواقع، واستكشاف مواطن الخلل ومحاولة معالجتها، ومعرفة جوانب القوة وتعزيزها.

إن المراحل السابقة مفيدة لتبسيط فهم عملية بناء السياسات، واقتراح منهجية عمل لبناء سياسة لغوية. وفي الوقت ذاته يجدر بالباحث أن يدرك أن عملية صُنْع السياسات ليست منهجية دائمًا، بل هي عملية مستمرة، وتتسم بالفوضوية أحيانًا، ويصعب تحديد بداية ونهاية مراحلها بشكل دقيق، إذ هي في الواقع نتيجة لعمليات سياسية واجتماعية معقدة ومتغيرة (Juma and Clarke, 1995).

3-5 - بين السياسة اللُّغوية الصريحة والضمنية:

من خلال الاطلاع على أدبيات السياسة اللُّغوية (انظر على سبيل المثال: Schiffman 1996; Shohamy 2006; Johnson 2013; Regler 2003; McCarty 2011; Lo Bianco, 2007) يمكن التفريق بين نوعين رئيسين من السياسة اللُّغوية؛ الأول: السياسة اللُّغوية الصريحة أو المباشرة. والثاني: السياسة اللُّغوية الضمنية أو

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

غير المباشرة. وتختلف الدول في وجود سياسة لغوية صريحة أو ضمنية تبعًا لمؤثرات ثقافية واجتماعية وسياسية عدة.

ويشير مفهوم السياسة اللُّغوية الصريحة إلى وجود وثيقة محددة للسياسة اللُّغوية، تجمع الرؤية العامة للسياسة اللُّغوية لكيان سياسي معين، وكل مايتصل بها من أهداف، ومبادرات، وبرامج. كما أن الأنظمة القانونية الخاصة بتنظيم الوضع اللُّغوي يُنظر لها بوصفها سياسة لغوية صريحة. وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين وثيقة السياسة اللُّغوية والأنظمة القانونية اللُّغوية. فوثيقة السياسة اللُّغوية تمثل نظرة شمولية، ورؤية منهجية للوضع اللُّغوي في كيان سياسي معين، وماذا يستهدف في المستقبل المنظور وغير المنظور، مع قدر من المرونة تفرضه طبيعة السياسة، إذ هي بمثابة موجهات رئيسة. أما الأنظمة القانونية اللُّغوية فتمثل قوانين صارمة تفرضها السلطات، ويتعين تطبيقها حرفيًّا، ويترتب على مخالفتها عقوبة، ولا تتسم بالمرونة في كثير من الأحوال.

أما السياسة اللُّغوية الضمنية فتتضمن جانبين؛ الأول: الواقع اللُّغوي الفعلي، ويشير الواقع اللُّغوي الفعلي إلى الممارسات اللُّغوية السائدة في المجتمع، والتي تمثِّل عرفًا مجتمعيًا. ذلك أن عدم وجود سياسة لغوية صريحة وظاهرة في مجتمع ما لا يعني عدم وجود سياسة لغوية ضمنية. فكثير من الممارسات اللُّغوية تؤثر فيها السياسة اللُّغوية الضمنية من خلال الواقع اللُّغوي الفعلي. ويضرب شيفمان مثلًا لذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا توجد سياسة لغوية على المستوى الفيدرالي، ولا يوجد نظام ينصُّ على أن اللُّغة الإنجليزية هي اللُّغة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية (Schiffman, 1996)؛ رغم أن السياسة اللُّغوية الضمنية تشير إلى أن الإنجليزية هي اللُّغة الرسمية، حيث هي لغة الحكومة، والتعليم، والأعمال، والإعلام، ولا يمكن استخدام غيرها إلا فيما ندر. وتجدر الإشارة إلى وجود وثائق سياسة لغوية في الولايات المتحدة ولكنها على مستوى الولايات لأغلب الولايات الأمريكية.

أما الجانب الثاني من السياسة اللُّغوية الضمنية فهي السياسة اللُّغوية العرضية التي ترد ضمن سياسة معينة أخرى، حيث تُدرج القضايا اللُّغوية أو بعضها ضمن

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

سياسة معينة. فعلى سبيل المثال، لبعض الدول سياسة صحية تتضمن المنطلقات الرئيسة لتوجيه الوضع الصحي في البلد، ويرد فيها عرضًا حديث عن الجوانب اللُّغوية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة اللُّغوية الضمنية عرضة للتغيير تبعًا للواقع، ومختلف الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خلافًا للسياسة اللُّغوية الصريحة، والتي تكون أكثر وضوحًا وانعكاسًا على أرض الواقع.

6-3 - أبرز المؤثرات في السياسة اللُّغوية:

سبقت الإشارة إلى مراحل بناء السياسة اللُّغوية، والتأكيد على أن تلك المراحل ليست منتظمة دائما، إذ إن عملية بناء السياسة اللُّغوية تتجاذبها أطراف عدة، ومؤثرات مختلفة، تتباين من سياق لغوي لآخر. وأشارت شوهامي (Shohamy, 2006) في كتابها حول السياسة اللُّغوية وأجندتها غير المباشرة إلى أن ثمة جوانب تؤثر في السياسة اللُّغوية وتتأثر بها، سواء أكانت تلك السياسة صريحة أم ضمنية؛ ومن أبرزها الآتي:

- الأنظمة واللوائح التنظيمية القائمة، حيث تمثِّل التشريعات والأنظمة القائمة محركات للسياسات اللُّغوية في المجتمع؛ وذلك نتيجة لم تحمله من ثقل تنظيمي ملزم، يترتب على مخالفته عقوبة أو ردع. فعلى سبيل المثال: في مقاطعة كوبيك الكندية التي تتجاذبها الثنائية اللُّغوية بين الإنجليزية والفرنسية، كان لوضع سلسلة من الأنظمة دور بارز في تعزيز مكانة الفرنسية، وتمكينها في الحياة العامة. غير أن إيجاد التشريعات والأنظمة لوحدها ليس كافيًا لتغيير السلوك اللُّغوي للمجتمع. فعلى سبيل المثال: تعدُّ اللُّغة العربية لغة رسمية نظامًا في (الكيان الصهيوني)، غير أن ذلك ليس له معنى من الناحية العملية، كما تؤكد ذلك شوهامي (Shohamy, 2006)، إذ يندر وجود أي استخدام رسمي أو شعبي للعربية في الحياة العامة في سياقيها المكتوب أو المنطوق، بل يشهد الواقع إقصاءها وتنحيتها بشكل تدريجي ومدروس، ومن ذلك إقصاء الأسماء العربية للأماكن، وحذفها من اللافتات

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العامة في الأحياء التي يقطنها اليهود، وإقصاؤها من النظام التعليمي العام، وعدم إتاحتها في التعليم العالي (عبد العظيم 1437).

- الوضع اللُّغوي في التعليم، إذ يمثِّل الواقع اللُّغوي في النظام التعليمي مؤثرًا كبيرًا على صانعي السياسة اللُّغوية، وفي الوقت ذاته تؤثر السياسة اللُّغوية على الواقع اللُّغوي في النظام التعليمي بصورة فاعلة. فالمؤسّسات التعليمية في الأصل تنطلق من سياسة لغوية توجّه لغة التعليم، واللُّغات الأخرى التي يتم تعليمها، ومستوياتها، والمراحل التي تُعلَّم فيها، مع اعتبار المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتؤكد شوهامي (Shohamy, 2006) أن السياسة اللُّغوية التعليمية غالبًا ما تتضمن أهدافًا خفية، وتضرب الباحثة مثلًا لذلك بجامعة وسط آسيا (UCA) في قرغيزستان، والمدعومة من قبل الولايات المتحدة، والتي تنصُّ سياستها اللُّغوية على أن الإنجليزية هي لغة التعليم في الجامعة، وترى الباحثة أن تلك السياسة اللُّغوية تستهدف تقديم الثقافة الغربية واللُّغة الإنجليزية، وتعزيزها في إحدى بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.
- الاختبارات اللُّغوية المعيارية؛ كاختبارات الكفاية اللُّغوية، والاختبارات التحصيلية ذات الطابع المركزي، ففي السنوات الأخيرة لم تعد النظرة للاختبارات اللُّغوية كأداة تعليمية فحسب؛ بل يُنظر لها بوصفها أداة اجتماعية، وسياسية لها تأثير كبير على مجريات مختلفة، ومن ذلك تأثيرها المباشر وغير المباشر على الواقع اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، والعملية التعليمية برمتها. كما أن الاختبارات المعيارية دائمًا ما تُستخدم لتحقيق سياسات لغوية معينة، ومن ذلك اشتراط تحقيق كفاية لغوية معينة للعمل في بعض الوظائف، أو الحصول على الجنسية، أو دراسة بعض التخصصات والدرجات العلمية.
- البيئة اللُّغوية language ecology، ويُقصد بها مظاهر استعمال اللُّغة في الحياة العامة في كافة صوره وأشكاله، مثل: أسماء الشوارع، واللوحات العامة، والاستعمال اللُّغوي في مراكز التسوق، والشركات، والمدارس والمستشفيات، والجهات الرسمية والتجارية،... إلخ. ويُنظر للبيئة اللُّغوية بوصفها مؤثرًا فاعلًا

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

في تطبيق السياسة اللُّغوية؛ إذ متى ما كانت داعمة وإيجابية لاتجاهات السياسة اللُّغوية فسيسهم ذلك في نجاحها، ومتى ما كانت سلبية فإنها تتطلب مزيدًا من الجهد لتطبيق السياسة اللُّغوية. كما يُنظر للمشهد اللُّغوي بوصفه صورةً واقعيةً للسياسة اللُّغوية، سواء أكانت سياسة صريحة أو ضمنية، بالإضافة إلى تمثيله للواقع اللُّغوي، وما يشهده المجتمع من صراع لغوي بين تنوعات لغوية مختلفة تبعًا لسياقات معينة.

- معتقدات المجتمع اللُّغوية، حيث تمثِّل المعتقدات اللُّغوية للمجتمع مؤثرًا مباشرًا في مجريات السياسة اللُّغوية، سواء كان التأثير إيجابيًّا أم سلبيًّا. حيث تسهم المعتقدات اللُّغوية المتسقة مع السياسة اللُّغوية في تيسير تحويلها إلى تخطيط لغوي فاعل؛ في حين أن المعتقدات اللُّغوية التي لا تتسق مع السياسة اللُّغوية تمثِّل صعوبة وعقبة في مسار التخطيط اللُّغوي، وذلك يحتاج إلى إيجاد عدة حلول فاعلة للتعامل معها.

4- المسيرة التاريخية للبحث العلمي في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية:

رغم حداثة التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية كمصطلح إلا أنه شهد تحوُّلات جذرية خلال مسيرته السابقة، من حيث المنطلقات والاستخدام، والنظرة العلمية والمنهجية من قبل الباحثين. وفي الأسطر التالية استعراض مقتضب لأبرز تلك التحوُّلات من خلال ما ورد في أدبيات التخصص، وخصوصًا أعمال توليفسن، وريشنتو، وسبولسكي، وهورنبرجر، وهولت وجونسون (Tollefson 1991; Ricento, 2000; Johnson 2013; Spolsky 2005; Hornberger, 2015; Hult & Johnson, 2015).

في خمسينيات القرن العشرين وما قبلها لم يظهر مفهوم التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بصورة بارزة، إلا أن غياب المفهوم لا يعني غياب ممارسات التخطيط اللُّغوي والسياسات اللُّغوية. في تلك الفترة المبكرة ارتبطت ممارسات التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بالقوى الاستعمارية، وفرض لغاتها على الدول

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

المستعمرة، منطلقة من أن الاستعمارين اللُّغوي والثقافي هما مدخلان إلى الاستعمارين الاقتصادي والسياسي (Souaiaia, 1990)، ومن أبرز الأمثلة على ذلك؛ فَرْض اللُّغة الفرنسية في المغرب العربي إبان فترة الاستعمار، والتي تجاوزت مئة سنة في بعض المناطق، واستخدام تخطيط لغوي وسياسة لغوية استعمارية لمسح اللُّغة والهوية والثقافة وإحلال ثقافة المستعمر. فعلى سبيل المثال: أصدرت فرنسا عدة قوانين لفَرْض اللُّغة في الجزائر، ومنها مرسوم بإلزامية التعليم بالفرنسية في المدارس الأهلية في الجزائر في العام 1842، وما أعقب ذلك في العام 1848، حيث صدر قرار ينصُّ على أن الفرنسية هي اللُّغة الحاكمة، ويجب أن تُكتب بها جميع العقود والوثائق الرسمية، وإصدار العقوبات على مَنْ يقف أمام ذلك، وتبع ذلك قرار آخر صدر في العام 1904 يُحرّم على الجزائريين فتح المدارس العربية أو الكتّاب لتعليم القرآن، دون الحصول على إذن رسمي من المستعمر (دربال، 2015). وفي تلك الفترة الاستعمارية كان هنالك نشاط للاستعمار البريطاني في بعض دول المشرق العربي، صحبه تخطيط لغوي لترسيخ الإنجليزية، ومن أبرز ذلك: الاستعمار البريطاني على مصر، والذي أقرَّ في العام 1882 سياسة لغوية جديدة في التعليم، ترتكز على أن تكون اللُّغة الإنجليزية لغة التعليم في موادّ العلوم الطبيعية (حجازي، 2015).

أما الستينيات والسبعينيات الميلادية من القرن العشرين وما بعدها فشهدت بواكير التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، من حيث ظهور المصطلح في الأوساط الأكاديمية وبواكير تناوله بالدراسة. تتسمُّ تلك الدراسات المبكرة في السياسة اللُّغوية والتخطيط بأنها تتبنى التخطيط اللُّغوي الكلاسيكي classical language planning؛ وذلك للتعامل مع القضايا اللُّغوية الناشئة عن استقلال المستعمرات السابقة، وقيام العديد من الدول القومية الحديثة (Tollefson 2015). وينطلق التخطيط اللُّغوي الكلاسيكي من اعتقاد متفائل بأن السياسات اللُّغوية الحكومية للدول الحديثة وما تفرضه من سيطرة لغات معينة، توفِّر بيئة اجتماعية تسهم في الاندماج الثقافي والحضاري، والتنمية الاقتصادية (Fishman et al. 1968) كما شهدت تلك الفترة نزاعًا في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية حول مكانة اللُّغات الاستعمارية، وإقصائها أو

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

ترسيخها في المجتمعات المستقلة حديثًا (Tollefson 2015).

ومن حيث الجانب المعرفي في ميدان التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، فقد شهدت تلك الفترة ظهور بعض الأطر النظرية لتأصيل التخطيط اللُّغوي، والتي لا يزال بعضها مستخدمًا حتى اليوم، مثل التفريق بين تخطيط الوضع اللُّغوي وتخطيط المتن اللُّغوي (Hult & Johnson, 2015). وامتدادًا للحراك العلمي والبحثي في ذلك الوقت، خرجت أول مجلة متخصصة في التخطيط اللُّغوي، وهي مجلة الإشكالات اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي Language Problems and Language Planning، وذلك في عام 1977.

أما الثمانينيات والتسعينيات الميلادية من القرن العشرين فقد شهدت تحوُّل مسار البحوث في التخطيط اللُّغوي إلى البحث التاريخي البنيوي historical-structural research أو النموذج الأيديولوجي، والذي يرتكز على دراسة وتحليل العمليات التاريخية والاجتماعية والسياسية المؤثرة في التخطيط اللُّغوي والسياسات اللُّغوية (Hornberger, 2015)، وذلك كردة فعل على دراسات الستينيات والسبعينيات الميلادية المرتكزة على التخطيط اللُّغوي الكلاسيكي، والذي لم يُوفّق في تحقيق ما كان يتبناه من أن التخطيط اللُّغوي يسهم في الاندماج الثقافي والتنمية الاقتصادية بصورة عامة (Tollefson, 2015)، إذ تظهر العديد من ممارسات التخطيط اللُّغوي أثره البارز في ترسيخ هيمنة مجموعات معينة، وإقصاء مجموعات أخرى، بالإضافة إلى تعزيز الفوارق الاقتصادية والاجتماعية لدى فئات المجتمع. ومن أبرز الأعمال في تلك الفترة: كتاب جيمس تولفسون James Tollefson: التخطيط اللُّغوي: تخطيط للإجحاف Planning Language, Planning Inequality [1]، والذي يعكس عنوانه رؤيته النقدية من خلال تناوله لحالات مختلفة من التخطيط اللُّغوي وانعكاساتها على الواقع، بالإضافة إلى علاقة التخطيط اللُّغوي بالنظرية الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم السلطة، والدولة، والأيديولوجية، والهيمنة، والسيطرة، والاستغلال.

1 – تُرجم الكتاب إلى اللُّغة العربية بعنوان: السياسة اللُّغوية خلفياتها ومقاصدها، وترجمه محمد خطابي، ونُشر من قِبل مؤسسة الغني بالرباط، المغرب، في العام 2007م.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

فالبحث التاريخي البنيوي يسعى لفهم كيفية إكراه الأفراد والمجتمعات على اكتساب لغة وفقدان أخرى، وتعزيز أنماط لغوية معينة من قبل قوى خارجية تسيطر على عمليات صُنع السياسات؛ ولذا كان تركيزه على قضايا السلطة، وما يتصل بها؛ خلافا للتخطيط اللُّغوي الكلاسيكي الذي ينظر إلى القرارات اللُّغوية من منطلق الكلفة والفوائد، دون النظر في السياقات التاريخية والبنيوية (Tollefson, 2015). وامتدادًا لذلك ظهرت في تلك الفترة البحوث التي تتبنى المنطلقات النقدية، ومن أبرز الأعمال: كتاب الهيمنة اللُّغوية [1] linguistic Imperialism لروبرت فيلبسون، والذي ارتكز على المفهوم النقدي للغويات التطبيقية، وناقش فيه ظاهرة انتشار اللُّغة الإنجليزية وسيطرتها، مع ربط ذلك بالسياقين التاريخي والسياسي، مستكشفًا أبرز طرق ذلك الانتشار وأساليبه. كما حاول فيلبسون في كتابه رَبْط عملية تعليم وتعلُّم اللُّغة الإنجليزية بالإطار الواسع للعلوم الاجتماعية، متناولًا بعض المفاهيم الرئيسة، مثل: السلطة، والهيمنة، والإمبريالية.

وخلال التسعينيات الميلادية وبداية الألفية الثانية شهد البحث في السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي ازدهار منهجيات بحثية مبتكرة مستقاة من الدراسات البينية. ومن أبرز ذلك؛ استثمار الإثنوغرافيا في دراسة السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي. كما شهد البحث في السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي الإفادة من تحليل الخطاب لتحليل نصوص السياسات اللُّغوية وارتباطها بالواقع اللُّغوي والممارسات اللُّغوية. وظهرت الدراسات البينية بصورة أكثر وضوحًا من خلال الإفادة من بعض العلوم ذات الصلة؛ كعلوم السياسة والاقتصاد (Hult & Johnson, 2015). وشهدت تلك الفترة خروج العديد من أوعية النشر الأكاديمية المتخصصة في قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية. فبعد ريادة مجلة الإشكالات اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي (Language Problems and Language Planning)، والتي صدرت عام 1977م، وحازت قصب السبق في النشر العلمي المتخصص في السياسة اللُّغوية

1 – ترجم الكتاب إلى العربية بعنوان: الهيمنة اللُّغوية، وترجمه سعد الحشاش، ونُشر من قِبل جامعة الملك سعود في العام 1428هـ/ 2007م.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

والتخطيط؛ خرجت في الألفية الثانية مجلات علمية متخصصة عدة، من أبرزها: مجلة السياسة اللُّغوية (Language Policy)، ومجلة قضايا راهنة في التخطيط اللُّغوي (Current Issues in Language Planning)، والمجلة الأوروبية في السياسة اللُّغوية (European Journal of Language Policy). وقد أسهمت تلك المجلات في إضفاء حراك فكري رَحْب في ميدان السياسة اللُّغوية والتخطيط، وتأسيس قاعدة بحثية رصينة لقضايا السياسة اللُّغوية والتخطيط باللُّغة الإنجليزية. وفي السياق العربي أصدر مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية أول مجلة عربية متخصصة في المجال ذاته، وهي مجلة "التخطيط والسياسة اللُّغوية"، وقد صدر عددها الأول في العام 1437/ 2015م.

5 - الدراسات حول التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البيئات العربية وآفاق المستقبل:

حين النظر في الدراسات التي تناولت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البيئات العربية، يمكن التفريق بين الدراسات المكتوبة باللُّغة الإنجليزية، والدراسات المكتوبة باللُّغة العربية. إذ يشهد الميدان دراسات عديدة تناولت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البلاد العربية، كُتبت باللُّغة الإنجليزية من قبل باحثين عرب وغيرهم، منها عدد من الرسائل العلمية، بالإضافة إلى البحوث الأكاديمية المحكمة في مجلات رائدة في التخطيط اللُّغوي. وتناولت تلك البحوث واقع التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في عدد من البيئات العربية، ومنها- على سبيل المثال-: دراسة العبد الحق (Al-Haq 1985) حول التخطيط اللُّغوي في الأردن، ودراسة مارلي (Marley 2004) حول السياسة اللُّغوية في المغرب وتغييراتها، ودراسة بن رابح (Benrabah 2014) حول الواقع اللُّغوي والتخطيط اللُّغوي في الجزائر، ودارسة القحطاني (Al-Qahtani 2000) حول التعريب في السعودية من منظور التخطيط اللُّغوي، ودراسة باين والمنصور (Payne & Almansour 2014) حول التخطيط اللُّغوي في السعودية تجاه اللُّغات الأجنبية، ودراسة المحمود (Almahmoud 2014) حول التخطيط

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

اللُّغوي في السعودية والمواقف تجاه العربية والإنجليزية، ودراسة داود (Daoud 2001) حول الوضع اللُّغوي في تونس وواقع التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ودراسة عبد الحي (Abdelhay 2010) التي تناولت الوضع اللُّغوي في السودان وتأثيرات الاستعمار على التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ودراسة شعبان وغيث (Shaaban & Ghaith 1999) التي ناقشت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في لبنان وتأثيراتها على النظام التعليمي، ودراسة كلارك (Clarke 2007) حيال السياسة اللُّغوية وعلاقتها بإعداد معلمي اللُّغة في الإمارات، بالإضافة إلى دراسة الخفيفي (Elkhafaifi 2002) التي تناولت التخطيط اللُّغوي للعربية بشكل عام في الدول العربية في عصر العولمة، وأبرز التحديات التي تواجهها، والجهود المبذولة. وتجدر الإشارة إلى تنوُّع الدراسات المكتوبة باللُّغة الإنجليزية عن التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في البلاد العربية، ووفرتها، وربما يكون مفيدًا جدًّا استقصاء تلك الأبحاث، ودراستها من خلال التركيز على بيئة معينة، واستخلاص نظرة شمولية لكل بلد. ولعلَّ اطلاع الباحثين على أدبيات التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية المكتوبة بالإنجليزية ساهم في نُضج تلك الأبحاث، وتأصيل منطلقاتها العلمية.

وإذا ما نظرنا إلى الدراسات المكتوبة باللُّغة العربية حيال التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، فيظهر أن الحراك في هذا المجال البحثي حديث نسبيًّا، كما أن هنالك محدودية في الدراسات التي تناولت التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، بالإضافة إلى اتسام بعض الدراسات بالسردية دون البناء على بيانات بحثية وتحليلها، كما أن بعض الدراسات لم تفد من التأصيل النظري والإطار العلمي للتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية. ويمكن التفريق بين نوعين من الدراسات؛ الأول: دراسات تأصيلية تبحث في القضايا النظرية في مجال التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وهي قليلة ومحدودة؛ أما النوع الثاني فهي تلك الدراسات التطبيقية التي تحاول استقصاء قضية معينة في سياق إحدى البلدان العربية، وهي أكثر وفرة من النوع الأول، وهنالك عدد من الرسائل العلمية الجيدة ذات الصلة.

ومن أبرز الدراسات العربية شمولية وأكثرها عمقًا وتأصيلًا: دراسة الفهري

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

(2013) «السياسة اللُّغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة"، وهو كتاب علمي يناقش السياسة اللُّغوية في البلاد العربية وسماتها المنشودة في فصول ستة، تتناول أوضاع اللُّغة العربية وتحدياتها، والبيئة السياسية وصُنْع القرار اللُّغوي والديموقراطية، والعدالة اللُّغوية، والثقافة والحضارة واللُّغة، واقتصاديات اللُّغة، والتخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية المنشودة. وتميز الكتاب باستقصائه للأدبيات الرئيسة في مجال السياسة اللُّغوية، وربطها بواقع العربية وقضاياها الملحة، بطرح علمي مؤصل. ومن الدراسات الشمولية: الكتاب المحرر» الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللُّغات الوطنية» (تحرير: المحمود 2016)، وهو مشروع علمي تناول التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية لعدة لغات، هي: الإنجليزية، والإسبانية، والفرنسية، والروسية، والصينية، واليابانية، والعبرية، وكيفية الإفادة من الإستراتيجات المتبعة في خدمة العربية.

كما صدر باللُّغة العربية عدة سجلات لمؤتمرات وندوات علمية تناولت قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، ومنها: الندوة الدولية الأولى في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية: تجارب من الدول العربية (1437/ 2015)، والتي تناولت دراسات متنوعة حول السياسة اللُّغوية وعلاقتها بالتنمية البشرية في العالم العربي، والتخطيط اللُّغوي في السعودية، وسوريا، ولبنان، ومصر، والسودان، والمغرب، والجزائر، وتونس (القاسمي وآخرون 2015). كما تبرز في سياق الإنتاج العلمي في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية جهود مخبر الممارسات اللُّغوية في الجزائر، فبالإضافة إلى العديد من البحوث ذات الصلة في مجلة المخبر، فقد أقام الملتقى الوطني حول التخطيط اللُّغوي في العام 2012، وصدر سجل الملتقى، وفيه ما يزيد على عشرين دراسة تتناول جوانب مختلفة في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في الواقع المحلي الجزائري، وفي بيئات أخرى.

وعلى مستوى الرسائل العلمية العربية هنالك عدد محدود من الرسائل العلمية التي تيسر للباحث الوصول لها في سياق التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، منها: دراسة الراشد (2010) حول التخطيط اللُّغوي للعربية، من خلال دراسة وصفية

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

تحليلية لمتغيرات الواقع اللُّغوي للعربية وما شهدته من تخطيط لغوي خلال مسارها التاريخي، ودراسة دربال (2011) حول السياسة اللُّغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وما قامت به في السياق الجزائري في الصراع اللُّغوي، ودراسة الهادي (2011) حول التخطيط اللُّغوي في السودان ودوره في التعامل مع اللُّغات المحلية، ودراسة الصيفي (2015) لبحث العلاقة بين السياسة اللُّغوية والتخطيط اللُّغوي في البلاد العربية، ودراسة إسماعيل (2016) حول التخطيط اللُّغوي في الإمارات.

أما على مستوى الأوراق البحثية، فبالرغم من محدوديتها، فهي أكثر وفرةً من الرسائل العلمية. وثمة بحوث تأصيلية تتسم بالعمق والإفادة من الأدبيات الرئيسة في التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية (انظر على سبيل المثال: البريدي 2013، والعبد الحق 1996، وحجازي 2009) ولا يتسع المقام لرصد دقيق لهذه الأبحاث، ويمكن للباحثين الرجوع إلى مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية، والتي تمثل وعاءً مرجعيًّا يمكن الإفادة منه.

إن ثمة مستقبلًا واعدًا للدراسات العربية في مجال التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، خصوصًا مع حداثة الميدان النسبية، وقلة الدراسات العلمية باللُّغة العربية وحول البيئات العربية. وغنيٌّ عن القول التأكيد على أن الضبط المنهجي والعلمي والانطلاق من نظريات التخصص هو الخطوة الأولى لبحث علمي رصين. كما أن الحاجة ماسّة إلى دراسات اختبارية مبنية على جَمْع بيانات بحثية من الواقع اللُّغوي للبيئات العربية. إضافة إلى ذلك يتأكد توجيه الباحثين إلى الاهتمام بالدراسات البينية، والإفادة منها في بحث قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية، وذلك ما يشهده البحث العلمي في سياقه العالمي في التخطيط اللُّغوي والسياسية اللُّغوية. حيث لم تعد دراسة القضايا اللُّغوية معزولةً عن ربطها بواقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن أوجه التركيز التي يجدر بالباحثين النظر فيها رَبْط دراسة التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بالنظرية السياسية، والنظرية الاجتماعية، والتحليل التاريخي البنيوي، والتحليل التاريخي التفسيري، والاقتصاد والاستثمار، والقانون والأنظمة، والبيانات الحكومية الرسمية، مثل: الإحصاءات، والتقارير

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

الدورية. كما يمكن تقديم بحوث مبتكرة من خلال رَبْط قضايا التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية بالمدونات اللُّغوية، ودراسة الأيديولوجيات والمواقف اللُّغوية. كما ستفتح منهجيات البحث النوعية والمختلطة (نوعية- كمية) آفاقًا جديدةً لدراسة قضايا التخطيط اللُّغوي في البيئات العربية.

المراجع:

المراجع العربية:

- إسماعيل، ع. (2016). التخطيط اللُّغوي في دولة الإمارات: دراسة لسانية اجتماعية (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الدراسات الإسلامية والعربية: دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- البريدي، ع. (2013). التخطيط اللُّغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي. الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسّسات المعنية باللُّغة العربية، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية، 7-9 مايو 2013.
- حجازي، م. (2009). اتجاهات السياسة اللُّغوية. مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، ج 115، 259 – 291.
- حجازي، م. (2015). التخطيط اللُّغوي في مصر. ضمن سجل الندوة الدولية التخطيط والسياسة اللُّغوية: تجارب من الدول العربية. الرياض: مركز الملك عبد الله لخدمة اللُّغة العربية. 181-129.
- دربال، ب. (2011). السياسة اللُّغوية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.
- دربال، ب. (2015). السياسات اللُّغوية في البلاد المستعمرة: الاستعمار الفرنسي للجزائر أنموذجًا. مجلة الدراسات اللُّغوية والأدبية – الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، س6,ع1 ، 33 - 54.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

- الراشد، أ. (2010). التخطيط اللُّغوي للعربية: دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الواقع اللُّغوي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود: الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الصيفي، ه. (2015). علاقة السياسة اللُّغوية بالتخطيط اللُّغوي: دراسة حالات من الوطن العربي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قطر: الدوحة، قطر.
- العبد الحق، ف. (1996). مرئيات التخطيط اللُّغوي: عرض ونقد. مجلة مجمع اللُّغة العربية الأردني، مج 20, ع 51 ، 105 - 142.
- عبد العظيم، ع. (1437). التخطيط اللُّغوي للعبرية في فلسطين. مجلة التخطيط والسياسة اللُّغوية، السنة 1، ع1، ص ص 64 - 99.
- الفهري، ع. (2013). السياسة اللُّغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة. الصنائع: الكتاب الجديد.
- كالفي، ل. ج. (2009). السياسات اللُّغوية (ترجمة: محمد يحياتن). بيروت: الدار العربية للعلوم.
- المحمود، م. (1436). التخطيط اللُّغوي والسياسة اللُّغوية في أستراليا: دراسة حالة. مجلة الدراسات اللُّغوية، المجلد 17، ع 1 ، 167 - 218.
- المحمود، م. و البغدادي، ز. (2015). تخطيط المتن اللُّغوي في اللُّغة التركية: استقراء تاريخي. حولية الحرف العربي. ع1، ص ص 230-177.
- المحمود، م (محرر). (2016) الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللُّغات الوطنية. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية.
- المقالح، ع. (2008). مجامع اللُّغة العربية: تحديات وعوائق. مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة – مصر، ج 113 ، 73 - 89.
- القاسمي، ع؛ المحمود، م؛ الطيان، م؛ حمزة، ح؛ حجازي، م؛ عبد الحي، أ؛ بوعلي، ف؛ داود، م؛ بن رابح، م. (2015). التخطيط والسياسة اللُّغوية: تجارب من الدول

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

العربية. السجل العلمي للندوة الدولية، الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللُّغة العربية.

- الهادي، ب. (2011). التخطيط اللُّغوي في السودان ودوره في أوضاع اللُّغات السودانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: الخرطوم، السودان.

المراجع الإنجليزية:

- Abdelhay, A. 2010. "The Politics of Writing Tribal Identities in the Sudan: The Case of the Colonial Nuba Policy." Journal of Multilingual and Multicultural Development. 31 (2): 201–213.
- Ager, D. E. (2003). Motivation in language planning and language policy. Clevedon: Multilingual Matters.
- Ager, D. (2005). Prestige and Image Planning. In E. Hinkel (Ed.), Handbook of research in second language teaching and learning. London: Routledge.
- Al-Qahtani, S. H. (2000). Arabization in written discourse in Saudi Arabia. Unpublished doctoral dissertation, Ball State University, Muncie.
- Al-Haq, F. A.-A. (1985). A case study of language planning in Jordan. Unpublished doctoral dissertation, University of Wisconsin, Madison
- Al-Haq, F. A.-A., & Al-Masaeid, A. L. (2009). Islam and language planning in the Arab world: A case study in Jordan. Iranian Journal of Language Studies, 3(3), 267-302.
- Almahmoud, M. (2014). Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Deutschland.
- Anderson, J. (2010). Public policymaking: an introduction. Stamford, CT: Cengage Learning.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Benrabah, M. (2014). The Language Planning Situation in Algeria. Current Issues in Language Planning. 6. 379-502.

Boyd, S. (2011). Do National Languages Need Support and Protection in Legislation? In C. Norrby & J. Hajek (Eds.), Uniformity and Diversity in Language Policy: Global Perspective (pp. 22-36). Bristol: Multilingual Matters.

British Council. (2017). Annual Report and Accounts 2016–17. Manchester: British Council.

CBoC (The Conference Board of Canada). (2007). Economic Assessment of the Canadian Language Industry. Industry Canada.

Clarke, Matthew. "Language policy and language teacher education in the United Arab Emirates". TESOL quarterly 41.3 (2007): 583-591.

Cooper, R. L. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press.

Conrick, M., & Regan, V. (2007). French in Canada: language issues. Oxford: Peter Lang.

Daoud, M. (2001) The language situation in Tunisia. Current Issues in Language Planning 2(1), 1–52.

Deumert, A. (2009). Language planning and policy. In R. Mesthrie, J. Swann & A. Deumert (Eds.), Introducing Sociolinguistics (pp. 384-418). Edinburgh: edinburgh university press.

Djite, P. (1994). From language policy to language planning: An overview of languages other than English in Australia. Deakin: National Languages and Literacy Institute of Australia.

Elkhafaifi, H. M. (2002). Arabic language planning in the age of globalization. Language Problems & Language Planning, 26(3), 253-269.

Fishman, J.A., Ferguson, C.A., and Das Gupta, J., eds. 1968. Language Problems of Developing Nations. New York: Wiley.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Grin, f. (2010). Language planning in Swaziland. Telescope. Vol 16, N 3, 55-74.

Hornberger, N. (2015). Selecting appropriate research methods in LPP research: methodological rich points. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. West Sussex: Wiley-Blackwell. 09-20.

Howlett, M. & Geist, S. (2013): The policy-making process. In: E. Araral, Jr., S. Fritzen, M. Howlett, M. Ramesh & X. Wu (eds.), Routledge Handbook of Public Policy. New York: Routledge, 17–28.

Hult, F., & Johnson, D. (2015). Introduction: The practice of language policy research. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. West Sussex: Wiley-Blackwell.01-05

Hult, F. (2010). Swedish Television as a mechanism for language planning and policy. Language Problems and Language Planning, 34(2), 158-181.

Jernudd, B. H., & Das Gupta, J. (1977). Towards a theory of language planning. In J. Rubin, B. H. Jernudd, J. Das Gupta, J. A. Fishman & C. A. Ferguson (Eds.), Language planning processes (pp. 195-215). The Hague: Mouton.

Johnson, D. (2013). Language Policy Research and Practice in Applied Linguistics. London: Palgrave Macmillan,

Johnson, D. (2007). Language policy within and without the school district of Philadelphia. University of Pennsylvania, Philadelphia.

Juma, C. and Clark, N. (1995) 'Policy research in sub-Saharan Africa: An Emploration'. Public Administration and Development, Vol 15, pp121–137.

Karam, F. (1974). Toward a definition of language planning. In J. A. Fishman (Ed.), Advances in language planning (Vol. 5, pp. 103-124). Mouton the University of Michigan.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Kamwangamalu, N. (2016). Language Policy and Economics: The Language Question in Africa. New York: Springer

Kennedy, C. (1982). Language Planning. Language Teaching, 15(4) 264-284.

Lo Bianco, J (2005). Including Discourse in Language Planning Theory. In P. Bruthiaux, D. Atkinson & W. G. Eggington (Eds.) Directions in Applied Linguistics (pp.255-263). Clevedon: Multilingual Matters.

Lo Bianco, J. (2001). From policy to anti-policy: How fear of language rights took policy-making out of community hans. In J. Lo Bianco & R. Wickert (Eds.), Australian Policy Activism in Language and Literacy (pp. 1-11). Melbourne CAE Press.

Lo Bianco, J. (2007). Bilingual and Multilingual Education in National Language Policy. Nontaburi: Royal Institute of Thailand.

Lo Bianco, J. (2010). Language Policy and Planning. In N. Hornberger & S. McKay (Eds.), Sociolinguistics and Language Education (pp. 134-176). Clevedon Hall: Multilingual Matters.

Lo Bianco, J., & Wickert, R. (2001). Introduction: Activists and policy politics. In J. Lo Bianco & R. Wickert (Eds.), Australian Policy Activism in Language and Literacy (pp. 1-11). Melbourne CAE Press.

Liddicoat, A. (2005). Corpus Planning: Syllabus and Materials Development. In E. Hinkel (Eds.), Handbook of Research in Second Language Teaching and Learning, London: Routledge, pp 993-1012.

Marley, D. (2004). Language attitudes in Morocco following recent changes in language policy. Language Policy, 3, 25-46.

May, S. (2013). Language and Minority Rights Ethnicity, Nationalism and the Politics of Language. Florence: Taylor and Francis.

Mesthrie, R. (2009). Introducing sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

McCarty, T. (2011). Ethnography and language policy. New York: Routledge.

McGroarty, M. (1997). Language policy in the USA. In W. Eggington & H. Wren (Eds.), Language policy (pp. 1-29). Amsterdam: Benjamins.

Moore, H. (1996). Language Policies as Virtual Reality: Two Australian Examples. TESOL Quarterly, 30(3), 473-498.

Nolan, J. S. (2011). Reassessing Gallo as a regional language in France: language emancipation vs. monolingual language ideology. International Journal of the Sociology of Language, 209, 91-112.

Payne M & Almansour M (2014) Foreign language planning in Saudi Arabia: beyond English. Current Issues in Language Planning. 15(3), 327-342.

Regler, M. (2003). Language Policy and Planning and the Sociohistorical Context. Munich: GRIN Verlag.

Ricento, T. (2000). Historical and theoretical perspectives in language policy and planning. Journal of Sociolinguistics 4(2): 196–213.

Rubin, J. and Jernudd, B.H. (1971). Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations. Honolulu: University of Hawaii Press

Ruiz, R. (1984). Orientations in Language Planning. The Journal for the National Association for Bilingual Education, 8(2), 15-34

Saad, Z. (1992). Language planning and policy attitudes: A case study of Arabization in Algeria. Unpublished doctoral dissertation, Columbia University, New York

Schiffman, H. (1996). Linguistic culture and language policy. London: Routledge.

Souaiaia, M. (1990). Language, education and politics in the Maghreb. Language, Culture and Curriculum, 3(2), 109 - 123.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا

Spolsky, B. (2005). Is language policy applied linguistics? In P. Bruthiaux, D. Atkinson, W.G. Eggington, W. Grabe, and V. Ramanathan, (Eds.), Directions in Applied Linguistics, 26–36. Clevedon, UK: Multilingual Matters.

Shaaban, K., & Ghaith, G. (1999). Lebanon's language-in-education policies: From bilingualism to trilingualism. Language Problems and Language Planning, 23(1), 1-16.

Shohamy, E. (2006). Language Policy: Hidden agendas and new approaches. London: Routledge.

Ting, S. (2003). Impact of Language Planning on Language Attitudes: A Case Study in Sarawak, Journal of Multilingual and Multicultural Development, 24(3), 195 - 210.

Tollefson, J. (2015). Historical-Structural Analysis. In F. Hult & D. Johnson (Eds.), Research methods in language policy and planning: A practical guide. West Sussex: Wiley-Blackwell. 09-20.

Tollefson, J. (1991). Planning language, planning inequality: language policy in the community. Harlow: Longman.

Tulloch, S. (2004). Inuktitut and Inuit youth: Language attitudes as a basis for language planning. Ph.D, Universite Laval, Quebec.

هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولايسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجاريا